الاحتياجات والأولويّات المتعلّقة بتمويل المجموعات والجمعيّات النسويّة في تونس

موجز للسياسات

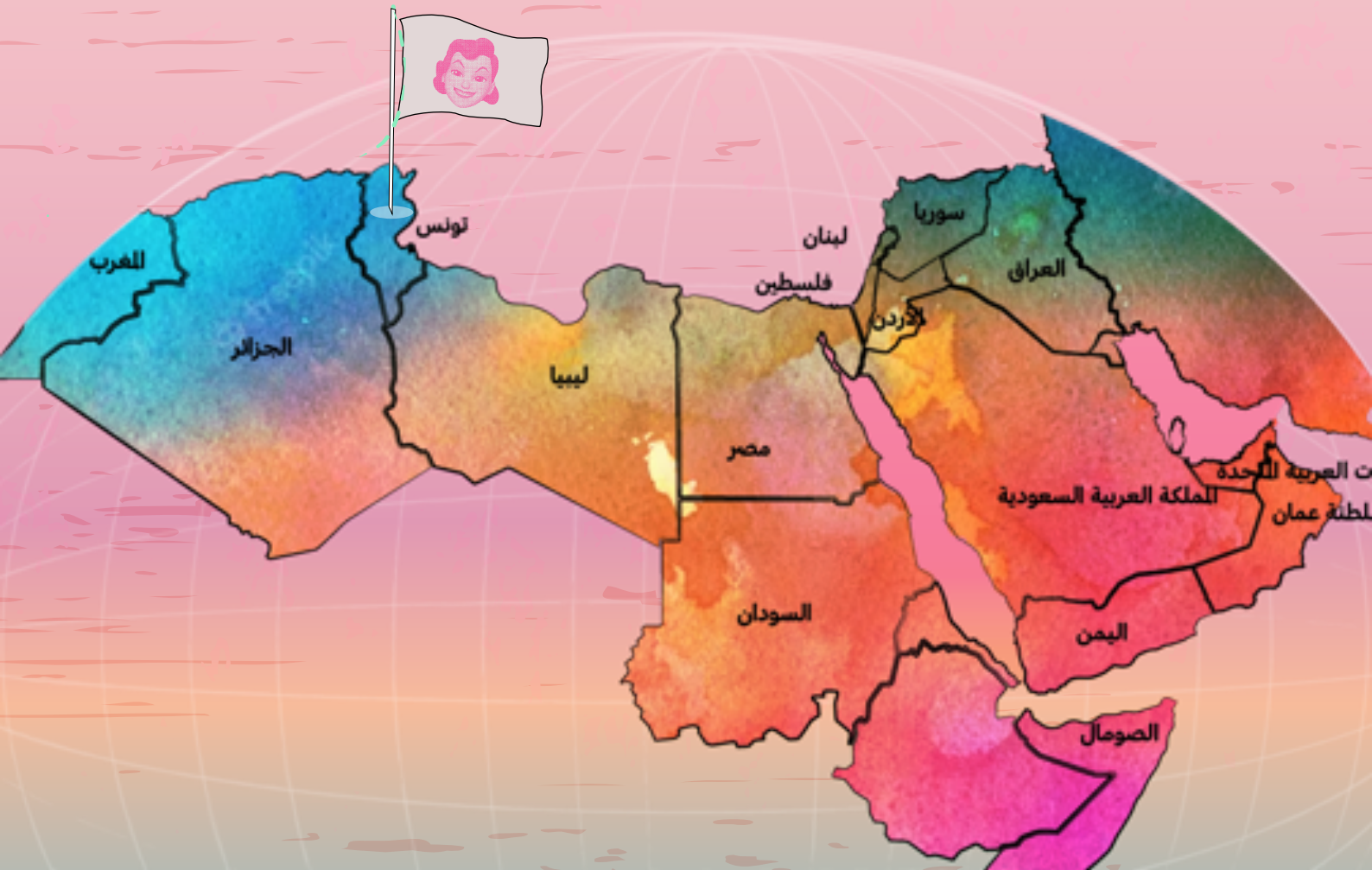

قائمة المحتويات

المقدمة.....3
وضع تمويل المجموعات النسوية: المصادر والاستراتيجيّات.....4
حاجات وأولويات التمويل 5
التوصيات 6

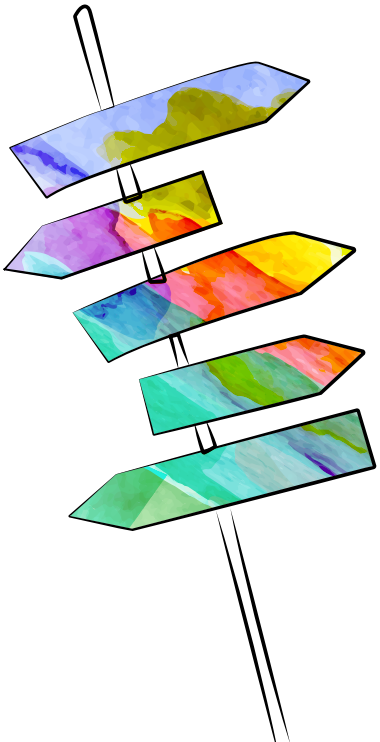

في تونس، شكّل توطيد قيس سعيد لسلطته في السنوات الأخيرة تهديدًا وجوديًا بالنسبة إلى التعبئة النسوية. إلا أنّ الأعمال التي صدرت عن سعيد بعد انتخابه بدأت تقلق الناشطين من المجتمع المدني والمراقبين الدوليين. في العام 2021، علّق سعيد البرلمان المنتخب في العام 2019 في خطوةٍ انتقدها كثيرون لكونها مخالفةً للدستور وأصدر مرسومًا يواصل هذا التعليق ويعزّز سلطته، وصاغ دستورًا جديدًا من دون استشارة المجتمع المدني وعقد انتخاباتٍ برلمانية بموجب هذا الدستور (ياركس والحمود 2022). في نهاية العام 2022، بلغ الاقبال على الانتخابات البرلمانية المذكورة أدنى معدّلاته التاريخيّة وقد قاطع معظم الأحزاب السياسية الانتخابات المذكورة، ما أكّد التوافق على أنّ أعمال السعيد تجعل منه قائدًا استبداديًا (أمارة وماكدويل 2023).

كما ألحق ذلك تراجعًا كبيرًا بحقوق النساء وتنظيم المجتمع المدني وتعبئته. وإن كلّف سعيد أوّل امرأة في المنطقة بتشكيل حكومة، إلا أنّ الكثيرون انتقدوا هذه الخطوة باعتبارها محاولةً لإرضاء المجتمع الدولي من دون أن تتأتى عنها آثار سياسية حقيقية. أنيطت نجلاء بودن، رئيسة الوزراء الجديدة في تونس، بصلاحياتٍ محدودة مرهونة برؤية الرئيس ولم تتخذ أيّ إجراءات بخصوص المسائل الطارئة المتعلّقة بحقوق المرأة في البلاد كتخصيص الموارد لتنفيذ القانون 58 حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو إلغاء المرسوم رقم 20 الذي يضمن سياسة التكافؤ بين الجنسين في تعيين كبار المسؤولين الحكوميّين (بن سعيد 2023). على صعيد آخر، أدّى إصلاح سعيد لقانون الانتخابات إلى إزالة أحكام أساسية لضمان مشاركة المرأة السياسية، مثل القوائم الانتخابية والتكافؤ بين الجنسين (المرجع نفسه). في الختام، أعدّ مشروع مرسوم يقوّض بشكل كبير قدرة منظّمات المجتمع المدني على تلقي التمويل من مصادر أجنبيّة وحقّها في التجمّع، من بين أمور أخرى، ويُخضع العديد منها لموافقة الحكومة (كول، هوثورن، ووايت 2022).

في خضّم هذا الوضع السلبي والتراجع في المكاسب على صعيد حقوق النساء والمجموعات المهمّشة في البلاد، ظهرت حاجات جديدة وملحّة للمجموعات والجمعيّات النسوية الصغيرة في تونس. يختزل الملخّص الحالي المُستقى من مقابلاتٍ أُجريت مع مخبرات ومخبرين رئيسيين ومن نقاشاتٍ ضمن مجموعات تركيز تضّم خبيرات/ خبراء وناشطات/ ناشطين في مجال التعبئة النسوية في تونس، بالإضافة إلى تقريرٍ أكثر استفاضةً نتج عنه، الاحتياجات والاهتمام من حيث التمويل لدى المجموعات المذكورة. وبما أنّ الجهات المانحة النسوية هي في موقع مميّز لدعم المجموعات والجمعيّات النسوية في الظروف الصعبة، يرمي هذا الملخّص أيضًا إلى توفير بعض المبادئ التوجيهية للجهات المموّلة لكي تعمد إلى تقديم الموارد بشكل أفضل إلى المجموعات والجمعيّات ذات الرؤى التحويلية في ما يتعلّق بموضوع العدالة بين الجنسين.

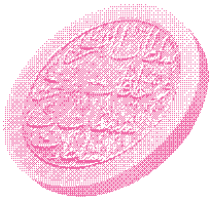

وضع تمويل المجموعات النسوية: المصادر والاستراتيجيّات

ازدهرت المجموعات النسوية الصغيرة منذ العام 2011 في تونس نتيجةً لتخفيف القيود التنظيمية المتعلّقة بتكوين المنظّمات. ولكن، برزت مجموعات عديدة أخرى بهدف معالجة مسائل أخرى مثل التعليم والثقافة وتحقيق الديمقراطية، وتناولت انعدام المساواة بين الجنسين كمسألة شاملة من دون أن تكون بالضرورة موضوع تركيز أساسي أو أن تكون المجموعة عرّفت بنفسها على أنّها منظّمة نسوية [1] [2]. تمثّلت القضايا المشتركة للتعبئة في مواضيع كالحقوق الاجتماعية، التكامل الاقتصادي، مساعدة المجموعات المهمّشة والضعيفة، المشاركة السياسية واستحداث فضاءات لتبادل المعرفة والتوعية على مسائل النوع الاجتماعي. علاوة على ذلك، برزت مواضيع أكثر حداثةً خلال هذه الفترة كحقوق أفراد مجتمع الميم +، الصحّة والحقوق الجنسية والانجابية، ومناهضة العنصرية. إلا أنّه تبيّن من المقابلات أنّ بعض المسائل لا تزال مهملة وتحتاج إلى مزيد من الاهتمام من قبل الناشطات والناشطين والمموّلين على حدّ سواء: فمسألة عمالة النساء وتنظيمهن وتشكيلهن للنقابات، بالإضافة إلى العدالة الاقتصادية عادةً ما تكون غائبةً عن النقاشات النسوية وهو أمر يبعث على القلق نظرًا لظروف العمل المتردية التي تواجهها النساء في القطاعات النسيجية أو في الزراعة.

تم الوقوف مؤخّرًا على مجموعةٍ متعدّدة من أشكال التنظيم حيث تتعايش المجموعات الأقدم والأكبر والأكثر ترسّخًا في المجتمع مع مجموعاتٍ أصغر وغير رسمية. يؤثّر هذا الأمر على إمكانية تلقّي التمويل بما أنّ المنظّمات الأكبر تتمتّع بشبكات وموارد ومعارف أفضل للتقدّم بطلب تمويل وتنفّذ برامجًا تنسجم أكثر مع برامج الجهات المانحة[3]. يؤثّر انعدام المساواة هذا بشكل خاصّ على المجموعات في المناطق الريفية أو تلك التي تضمّ الشباب وهي أقلّ عددًا وتصطدم بمشاكل جمّة في الحصول على الموارد والمساحة لضمان استدامة العمل. تواجه مجموعات صغيرة عديدة مشاكل ترتبط بعدم الخبرة والرؤية أو الأثر وغياب التعاون مع المؤسّسات الحكومية والعجز عن التعبئة الجماعية. لا يستبعد أن تتفاقم هذه المسائل بفعل التطوّرات الأخيرة وقيام قيس سعيد بإحكام قبضته على السلطة ولا بدّ أن تشكّل أولويةً بالنسبة إلى المموّلين.

من أجل الحصول على التمويل، يمكن للمجموعات والجمعيّات النسوية الاستعانة بعدد كبير من الاستراتيجيات: يبحث البعض بشكلٍ ناشط عن الدعوات العامّة لتقديم طلبات التمويل ويرسل طلبه؛ أما البعض الآخر فلا يتردّد في الاتصال بالمموّلين ليعرض فكرةً ويطلب التمويل، عادةً للمشاريع، في حين يقوم المموّلون الذين يسعون إلى تنفيذ مشروع محدّد بالتواصل مباشرةً مع المجموعات الذائعة الصيت والناشطة تحت الأضواء. أفاد الأشخاص المقابَلون من هذه المجموعات إنّهم عادةً ما يستعملون وسائل التواصل الاجتماعي لإيجاد الإعلانات أو الدعوات لتقديم الطلبات. في حين قد تبني المنظّمات الكبرى العلاقات مع القطاع الخاصّ للحصول على دعم لأنشطتها، قد تلجأ بعض المجموعات الأصغر إلى التمويل الذاتي أو إلى جمع الأموال عن طريق التمويل الجماعي أو تنظيم الفعاليّات العامّة.

---

[1] Mahfoudh-Draoui, D. 2013. Les Associations qui Oeuvrent pour l'Egalité des Chances entre les Femmes et les Hommes en Tunisie. Tunis: CREDIF.

[2] Kréfa, A. 2019. "Genre et féminismes dans la Tunisie postrévolutionnaire" Moyen-Orient 44.

[3] Henneberg, S. 2023. "Civil Society in Tunisia: Resetting Expectations". Policy Notes 127. Washington: The Washington Institute.

ذكرت ناشطات وناشطون من مجموعات أصغر استراتيجيةً أخرى تقضي بإطلاق الأنشطة المدرّة للدخل مثل القيام بالأبحاث لحساب منظّمات أخرى أو فتح مقهى. اعتُبِر هذا الأمر بمثابة طريقةٍ مبتكرة لتحقّق المنظّمات الاستدامة الذاتية واستراتيجيةٍ يفترض أن يشجّعها أو يدعمها المانحون.

يكتسب جلّ التمويل الذي يصل إلى المنظّمات النسوية في تونس بعدًا دوليًا: قد يشمل ذلك وكالاتٍ أممية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو صندوق الأمم المتحدة للسكان، الحكومات، السفارات، المنظّمات متعدّدة الأطراف أو وكالات التعاون من بلدان الشمال، لاسيما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. قدّمت الدول العربية أيضًا التمويل إلى منظّمات المجتمع المدني، ولكن غالبًا ما كان ذلك لقضايا محافظة أو دينية أو لمنظّمات تعمل وفقًا لنموذج يقوم على المساعدة مثل الجمعيات الخيرية الموجّهة للأطفال أو لذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المانحات النسويات مثل صندوق الأعمال الطارئة، صندوق نساء المتوسط، صندوق المساواة وغيرها من الجهات المانحة مصدرًا أساسيًا لتمويل المجموعات الصغيرة. غالبًا ما تكون المجموعات النسوية الصغيرة انتقائيّةً متى تعلّق الأمر بمصادر تمويلها فتختار مانحين ينسجمون مع رؤيتها الإيديولوجية ويتناسبون أكثر مع حاجاتها التنظيمية (أيّ مانحين لا يطلبون مستندات كثيرة ولا يتسبّبون بنمو وتوسّع مبكرين).

تواجه المنظّمات والجمعيّات النسوية مصادر توتّر وخلاف مهمّة في ما يتعلّق بالتمويل. نظرًا للحكم السلطوي الذي يرقى إلى سنواتٍ طويلة في البلاد، يتم النظر بريبة إلى موارد الدولة – لاسيما الوطنية منها – وتعدّ مصدرًا ممكننًا للاستتباع. ولكن، يأتي معظم التمويل الذي يصل إلى المنظّمات النسوية (سواء كان كبير أو صغير الحجم) في تونس من الجهات الفاعلة والمنظّمات والوكالات الدولية[4]. يجري ذلك من خلال الحكومات الأجنبية، أو المنح والمنح الفرعية المباشرة للشركاء المنفّذين.

حاجات وأولويات التمويل

بعدما أحكم قيس سعيد قبضته على السلطة، ازدادت المشكلة بسبب اعتداءاته المتواصلة على الناشطات النسويات ومجتمع الميم + والمهاجرات والمهاجرين، بالإضافة إلى استهداف المنظّمات والمجموعات التي تدعم هؤلاء بحجة أنّها تخدم "المصالح الأجنبيّة". اتهم الخطاب العام ومؤيّدو سعيد في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الناشطات والمجتمعات المذكورة بالخيانة وبالعمل ضدّ مصالح الوطن وبالاهتمام بمسائل برجوازية تنم عن فساد أخلاقي. سجّلت عمليّات التوقيف والاضطهاد السياسي والابتزاز بحقّ أولئك الناشطات ارتفاعًا مطردًا وأنزلت بحقّ المعارضة السياسية عقوبات سجن تمتدّ على عشرات السنين.

[4]Refle, J.-E. 2016. “Tunisian civil society and its international links” Conference: The European Workshops in International Studies (EWIS).

أدّى هذا المنعطف السياسي إلى نتائج عديدة بالنسبة إلى الأنشطة التي تنفّذها المنظّمات النسوية الكبيرة والمجموعات الصغيرة على حدّ سواء: أوّلًا، تم تعليق أنشطة المناصرة وكسب التأييد مع حلّ البرلمان والاضطهاد السياسي للناشطات والناشطين. وازدادت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضدّ المهاجرات والمهاجرين ومجتمع الميم+ بالتزامن مع إغلاق أماكن الإيواء ومراكز النساء والخدمات القضائية بسبب تراجع الدعم المالي لها. في الختام، تحدّثت المجيبات والمجيبون عن تجزئة المجتمع المدني بسبب التشتت وهجرة الوجوه الرئيسية والاعتقالات والشعور العام بالإحباط السائد لدى الناشطات والناشطين. وعليه، تقلّص أثر الأنشطة حيث تعاني المنظّمات ولاسيما المجموعات الصغيرة لكسب ثقة الفئات التي تستهدفها وتتنافس لتقديم الخدمات الفورية من دون أن تسلّط الضوء على عملها فتعرّض نفسها للخطر.

قد يولّد ذلك توتّرات مع المانحين، ليس بسبب عدم المرونة في الأهداف السابقة فحسب، وإنّما أيضًا بسبب خيبة أمل عامّة في المجتمع المدني التونسي بعد ما وصفه المانحون بـ"عدم التحرّك" نتيجة إحكام سعيد لقبضته على السلطة. أعربت الناشطات والناشطون والخبيرات والخبراء عن قلق حيال الانخفاض الواضح في التمويل المتوفّر بفعل مجموعة من العوامل مثل صعود حكومات اليمين المتطرّف في أوروبا، الحرب في أوكرانيا وبشكل أساسي، خوف المانحين من المناخ السياسي الحالي. فيبدو أنّ المانحين الناشطين في تونس عكسوا اهتمامهم ليشمل مسائل أقلّ إثارةً للجدل مثل التنمية الاقتصادية أو تغيّر المناخ.

وضع هذا الأمر الذي تزامن مع فرض القيود على تلقّي الأموال وتجميد الودائع المصرفية والزيادة الضخمة في الضرائب على منظّمات المجتمع المدني ضغوطًا هائلة على المجموعات الصغيرة ورفع المنافسة بشكل ملحوظ. أعطت القيود على التمويل من المصادر الخارجية ميزةً للمنظّمات الحضريّة الكبرى التي لديها علاقات خارجية والقدرة على فتح حسابات مصرفية في الخارج. تزيد هشاشة الوضع الحالي من الصعوبات القائمة المرتبطة باستدامة التمويل فتُعطى الأولوية للمشاريع قصيرة الأمد عوضًا عن الدعم الأكثر تنظيمًا للمجموعات النسوية مثل بناء القدرات أو الوسائل الأخرى الكفيلة بتطوير العمليات وتعزيزها. في الختام، تجدر الإشارة إلى أنّ المسائل الأمنية تؤثّر أيضًا على ممارسات رفع التقارير بما أنّ المستندات المرفقة مثل قوائم التسجيل والمحاضر والإيصالات وغيرها قد تخلّف آثارًا يمكن الاعتداد بها ضدّ المنظّمات في حال عثرت عليها السلطات.

التوصيات

يجب أن يحثّ المناخ السياسي الحالي في تونس الجهات المانحة على توفير دعمٍ متواصلٍ إلى المجموعات والجمعيّات النسوية خلال هذه الفترة الحسّاسة. تتمتّع الجهات المموّلة النسوية، نظرًا لمبادئها الخيرية وطرقها الأكثر مرونةً للتعامل مع الجهات المستفيدة، بفرصةٍ فريدة من نوعها لإحداث سابقة على صعيد العلاقة بين الجهة المانحة/المستفيدة وفي معالجة هذه المشاكل. من أجل تحقيق الأهداف المذكورة، أعدّت هذه التوصيات للجهات المموّلة النسوية لكي تقدّم الدعم للمجموعات بشكل يعزّز مهامها النسوية والتحويلية:

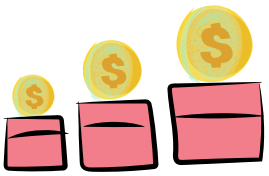

1. إعطاء تمويل مرن ومستدام إلى المنظّمات: مساعدة المجموعات في تمهيد الطريق والمطالبة بـ وتصميم بكلّ حرّية مشاريعها الخاصّة لكي يصار إلى تمويلها بالاستناد إلى الأولويات والحاجات التي تحدّدها على ضوء الأجندة النسوية، بناءً على مقاربة متعدّدة الجوانب تراعي سياقات وخصائص محدّدة. إدراك أنّ تقديم الخدمات الفورية قد يكون ضروريًا من أجل الاستجابة للحالات الطارئة وإعادة التأكيد على ضرورة دعم المسائل الهيكلية السابقة للحالات الطارئة والانفتاح على المواضيع التي أصبحت مؤخّرًا جزءًا من الخطاب العام. إتاحة الفرص لضمان استمرارية الأنشطة وتنفيذ المشاريع بحيث تلتزم المجموعات برؤيتها طويلة المدى وبالصورة الكبرى. السماح للمنظّمات بالإنفاق على مصادر غير رسمية قد لا توفّر الوثائق التي تبرّر النفقات، نظرًا للسياق العام في بلدان الجنوب واقتصاداتها التي يسود عليها الطابع غير الرسمي بشكل كبير.

2. دعم تطوير المنظّمات والمؤسّسات: تخصيص الموارد التي تسمح للمجموعات بتعزيز هيكليتها التشغيلية من خلال بناء القدرات والاستثمار في الموارد البشرية والمادّية مثلًا، بما في ذلك أموال المشروع المدفوعة إلى المجموعات النسوية، شرط تجنّب فرض هيكلية تنظيمية محدّدة (كضرورة تسجيل المنظّمات غير الحكومية). ضمان قدرة المنظّمات، من خلال التمويل، على تأمين حقوق وأمن العاملات والعمّال. تشجيع، توفير التوجيهات ودعم المنظّمات والمجموعات التي تسعى إلى تصميم وسائل لإنتاج دخلها الخاصّ ولفت انتباهها إلى مصادر تمويل إضافية أو إلى فرص لإنتاج الدخل قد تكون ذات فائدة لها.

3. تشجيع إنشاء الشراكات، بالإضافة إلى فسحاتٍ لتبادل المعرفة وبناء التحالفات: تنظيم فسحات تقوم فيها الجهات المستفيدة بالتعلّم من أنشطة بعضها البعض وتشجيع الجمعيّات على التحالف مع مجموعاتٍ مشابهة، في إطار الإعلان عن تمويل معيّن، من أجل توسيع نطاق عملها. تصميم آليات تمويل مبتكرة كتقديم الطلبات المشتركة التي تعوّل على مواطن قوّة وقدرات كلّ مجموعة، بالإضافة إلى المشاريع النموذجية مثل التمويل الجماعي الذي يمكنه أن يولّد التضامن وأن يساعد المجموعات التي تواجه المشاكل خلال الأوقات الحرجة.

4. نشر المعلومات وإعلانات التمويل: إقامة الشراكات مع الفاعلين البارزين وتحديد الفسحات والمنتديات لكي يتم فيها نشر المعلومات في المناطق والقطاعات التي لا يفكّر فيها المانحون عادةً مثل المناطق الريفية أو الجمعيّات الأكثر حداثةً. إعطاء الحوافز إلى المنظّمات والمجموعات لكي توسّع نطاق عملها بحيث يتجاوز العواصم وإعطاء الأفضلية إلى المجموعات المتواجدة في المناطق الريفية أو النائية.

5. توفير الإرشادات والأدوات لتقديم طلبات التمويل: إعداد مبادئ توجيهية تسهّل عملية تقديم الطلبات بالنسبة إلى من يقدّم طلبًا للمرّة الأولى وتنظيم الفضاءات والمنصّات لكي تتم معالجة شكوك وأسئلة مقدّمات ومقدّمي الطلبات المحتملين. الاعتناء بمقدّمات ومقدّمي الطلبات بصورة شخصية والردّ على شواغلهم.

6. التخفيف من شروط رفع التقارير: إعطاء وصفٍ وأمثلة واضحة وصريحة عن المعلومات المطلوبة في تقارير النفقات والعمل على تبسيط التقارير المطلوبة من دون الإفراط في الخبرة التقنية. كما ينبغي الانتباه إلى أنّ عملية رفع التقارير قد تتعقّد من جرّاء القيود الاقتصادية والمالية في البلاد، وتشكّل الوثائق الداعمة لها خطرًا كبيرًا في حال عثرت عليها السلطات في سياق من الاضطهاد السياسي.

7. تكييف الشروط وأساليب العمل حسب كلّ منظّمة: مراعاة السياقات والتحدّيات الخاصّة التي تواجهها كلّ مجموعة عند دراسة الطلبات أو شروط رفع التقارير والبقاء على اتصال وثيق وعلى تواصل شخصي مع الجهات المستفيدة من أجل تصميم عمليات قابلة للتكييف وتتناسب مع قدراتها وظروفها الخاصّة. المشاركة في تصميم وتحديد المؤشّرات، أنظمة القياس والوثائق الداعمة، وإبقاء قنوات التواصل الشخصية والوثيقة مفتوحةً في جميع الأوقات.

8. اعتماد التضامن وتعزيز موقف الجهات المستفيدة مع الأخذ بعين الاعتبار خطر الظهور في العلن: ترديد، الاحتفال بـ ومشاركة المعلومات عن الأنشطة والآثار المتعلّقة بمشاريع الجهات المستفيدة، شرط التنبّه إلى أنّ بعض المجموعات التي تمثّل أو تعمل مع المجموعات المهمّشة قد تتعرّض للتهديد بفعل ظهورها المتزايد في العلن. التحاور والعمل عن كثب مع المنظّمات لإيجاد الطريقة والوسيلة الفضلى لدعمها والتضامن معها في سياق الاضطرابات السياسية والتهديدات الخارجية سواء كان ذلك من خلال حملات التواصل، إصدار البيانات، توفير الفسحات الآمنة أو أيّ طريقة أخرى.